

عن ولد بن كافر ومسلم ما تاب باصل دين بهم
 فالقول للكفر مع جميعه ان اياه ما وفق دينه
 وعنه لا يقتضا ما وثقا والفاضلان فبذرا كثر
 ومع صحوا الدين لا بالظفر بواحد لو من جنسه فلا يفسد
 ومن كتاب الشرطيات
 مقبولة شهادة العبد في كل شيء ما خلا الحدود
 قولان في الحد كذا الاعراب توفي الخراج شهيد وما زاد ابو
 علي اهل مصر او قري لا تقبل والشيخ في القبول قال اجمل
 موحد مع رتبة كفار وعدم المسلم في الاسفار
 از شهروا وحدهما ما ادوا تقبل في الايضاح انما نقلوا
 واحدة النساء بالاشتهال من شهدة مقبولة المقال
 كذا في مقبوضة الرضاع وعنه في استخلاها نزاع
 من ادعي حقا وقال ما لي بينة تظهر شرع حالي
 ثم اقام بعيد الاستماع ليس كنعى العلم قد اجمعا
 من الشهود والشان رجعا بعد القضا بضمنا بقتنا سمعا
 ونحو ذلك في الزمان خمسة اما العضا حرا وخمس الونة
 وفي رجوع شاهد اليمن بضمنا كل المالا عن بقت
 وشاهد الفرع على ما اصلا قواعد لواحد ذاتا فبلا
 وفي شهود الاصل او في الفرع لا تدخل النساء بل بالتمتع
 وعنه نص في ما ابي الاصل حقيقة الشرع بجزم النقل
 ومن باب الاقرار

لا يقبل

لا يقبل الاقرار بقتل العمد كخطا ان كان ذا من عمد
 ما دام جارا في الدق بعينه يتبع بعد العشق
 لا يقبل الاستشهاد في الاقرار الكثر من نصق فلا تماري
 من غير جنس ما اقر استشهاد ايض فلا يصح هذا المعنى
 لا فرق ان كان الزوا استشاه في دمه يتبين او اياه
 كذا في استشهادة الذهب من فضة او عكسه في المطلب
 عبد العزيز ليس بالمفرق وانما يصح قول الخرتي
 ايض ولا يصح ما استشاه بقول الا ان يشاء الله
 لزوا الاقرار بل الحاشم بالعبدا او بالدار او بالخانم
 فهو يزيد بقرم المقدر قيمة الحاشم تقدر
 وحيث اقرار اني بالنق وجرهم وخو هذا الوصفي
 قالوا كالمعطوف في الاطلاق في الاقرار على الاطلاق
 ووافق النعمان في الكيل يعطى والموزون في التمثيل
 وقال في المعدود لا يقبل كالعبدا والدار بهذا فضلا
 وقيل بل سرور اعلمه يرجع في تفسيره اليه
 وذاك قول الشافعي والملك فاقتر وخذ باحسن المالك
 هذا تمام الرجز الوجيز يكفي ابتداء الذهب لا يبريز
 كمن قد حوى من درة يشتمه في قسما فما لها من قيمة
 فجاء عند نطفه اللاتي والمجهر القوي لا مثاب
 مستترها من التزم العلم ملنقطا يعوض فكر الفهم

